

على قدر المبرك كما في التخمته وضعتها مقابل بالمر لا حتمه فلا يجب على وليه بالولكات
صغيره ولا عليها لو كانت كبيرة جهان في ظم المذهب وما في القسمة من وجوب الجهاد عرفا
وقابل المهر من ضعف والنفقة على الولد الصغير اي وتقدم الام على الرجال في النفقة
على ولدا الصغير الذي لم يمسر وذلك كما لو كان للصغير ام موسسه وحين موته واب
مصرفان الام توربا لانها في النفقة في المهر كما في الميراث لاخت اول بالتخل من الام
لانها اقرب الى الاب كما في القسمة وعليه يحمل الام المهر على ما اذ ان الصغير لا يلبس
والام لا ولو لم يجد اب الا بموسران فان النفقة تجب عليها على قدر الارث الا ان
لا على الام فقط كما توهم عبارة المهر وتخرج جماعة الرجال قيل عليه قدر سابقا
ان يكون حضورها الجماعة وان التبع في طوائفها عن البيت افضل وتقف في حاشية
الموقف لا عند الصغيرات فتا مراع ما هنا او اقول قد بينا سابقا ان معنى قوله حضور
الجماعة جماعة الصلاة في المسجد لا مطلقا جماعة وكون التبع في طوائفها غير البيت افضل
لانها في انها توخر في جماعة الرجال اذا تركت ما هو افضل في قولنا وقوله في حاشية
الموقف لا ينافي انها توخر في جماعة الرجال اذا تركت الموقف في الحاشية وفي اجتماع
الجماعة في توخر في اجتماع الجماعة في البرهان ولو وصل على جنازة جثة قبل الا فضل
فلا فضل الى الام ثم المصير ثم المرة في مخرجه في التقدم الى الام وان كنت
مؤتمرة بالنسبة الى القبلة فيجعل في تفسير الجملة المقدره النسبة اليه
وكذا في الجداي فيجعل عند القبلة قبل ولا يرد حمل الرجال خلفها وفي صرح
في الحاشية في حق المهد بان يجعل خلف الرجل ولا يرد كونه الرجل امامه في القبلة ومن
البيد ان علة حمل خلف الرجل احتملا كونه اثنى وجعلت الاثر في الاثر على ما
اقرب الى القبلة وهو خلفها اقول ليس قوله وكذا في الجداي معطوفا على قوله فيجعل
عند القبلة حتى يتم ما ذكره بل هو معطوف على قوله ويؤخر في جماعة الرجال قال في
الميراث ولا يرد في اثنان وثلاثة في قبر واحد الا عند الحاجة فيضع الرجل ما
على القبلة ثم خلفه الضام ثم خلفه الاثنى ثم خلفه المرأة ويجعل بين كل اثنين
حاجزا من التراب لمصير في حكم قبرين هكذا فعل النبي في شهده اذ وقال
قد موا اكثر لهم قرانا فان فيه الحكومة اي حكومة عدل فاللام عدل

عن

عن الصنفان ويحان يقوم المحقق عليه عبد بلان هذا الاثر يقوم وهو معه فقد التقاوت
بين القيمين هو الحكومة ولا قصاص يقطع طرفها هكذا في النسخ والصواب كما في
الموتون لا قصاص في طريق رجل وامرأة لان الاطراف كالاموال وقاية النفس وبينها تقاوت
في ذرة الطرف فيقتدر القصاص لتقدير المساواة كما في كثر الكتب لكن في الواقع لا يقطع
امرقة يد رجل كان له القودلان التقص يستوي في الكامل اذا رضي صاحب الحق ولا يقطع
مع العاقلة اقول نقله شامي في شرحه على النقاية عن المتأخرين انها تزل منهم لو وجد قيل
في قبرتها وهو اختيار الطحاوي وهو الراجح ان شئت رزاهما بالنبية اقول وبالاقرب كما في القصة
وعديها يعلمها بحضرة كاندن قيل عليه يخالف ما ذكره في كتاب القصاص وهو عبارة
يقبل قول الامين القاضي اذا خبرت به شهود على عينه تعذر حضورها كما في ذي القعدة
بخلاف ما اذا بعثتم لتمثيله المحذرة فقال حلقه بالم يقبل الا بينا اهد مده كما في الصفه قوله
لا تخالفه لا اختلافه وضوع المسئلة كما هو ظاهر لكونه نظما لفرق بينهما ولا يخاف على
لو بدلت بالسلام قيل عليه في البرازية ما يدل على انه يجهل بصوت غير سمع وعبارته امر يقطع
او سلمت شتمها ورد عليها لو يجوز بصوت يسمع وان ساء بصوت لا يسمع اه وفي ذي القعدة
واذا عطست امرأة فلا بأس بتشميتها الا ان تكون ساءت وفيها يطرأ ساءة عطست فان كنت
مجنونة يرد الرجل عليها وان كانت تتردد عليها في نفسه اه واستشكل بان البرازية يفسر
قال قيل نقله للشيخ المذكور ما نصه وجوب السلام اذ لم يسمه المسم عليه الاستطاعة العين
لان الجواب له يجب عليه الا بالسمع فكذلك لا يقع موقعه الا بالسمع اه الملام ان تستثنى
الشائبة من العموم وتول عبارة المسم ايضا لتوافق عبارة البرازي ما ان يقال ولا تخاف جديا
مسموعا اه اقول كما نرى في كلام البرازي وكلام خزانة المشيخين تدفع وليس ذلك
فان كلالها مفروض في اللام السنون الذي يجب رده وسلام الشائبة غير مسنون بل منسبي
عنه كما في من الفتنة فلا يجب رده فضلا عنه ان يستر فيه الاسماع وان يعلم ان
يرد عليها بصوت لا يسمع لان السلام تحية اهل الاسلام فياجل الرد عليها فهو لا يسمع
بعبارة حقا الاسلام والله اعلم واختلاف في جواز كونها بالنية قال بعض المحققين
واما الاثنى فلا يصح بشره قال يعين خلافا للامير قال الفرزدق ولم يزلوا قاصي
القضاء سراج الدين على المشهوره يقول العبد وما نسب اليك الاسترخاء من جواز شوية الاثنى